افتتاح «ملتقى الكويت المالي» برعاية المحمد وحضور الحريري

محافظ «المركزي»: البنوك قادرة على تحمّل صدمات كبيرة

الحريري متوسطا المحمد ومحافظ «المركزي»

(تصوير موسى عياش)

| كتب محمد الجاموس |

أكد محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح ان «تقرير الفريق المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين بشأن تحديث برنامج تقييم القطاع المالي لدولة الكويت، أشاد بنجاح السلطة الرقابية في دولة الكويت في الحفاظ على الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية، مشيراً الى ان «اختبارات الضغط المالي التي قام بها الفريق المشترك وفقاً لسيناريو الحالة الأسوأ قد أظهرت قدرة القطاع المصرفي على تحمل صدمات كبيرة».

كلام المحافظ جاء خلال «ملتقى الكويت المالي» الذي افتتح سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح فعالياته أمس، في حضور رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري الذي حل ضيف شرف على المؤتمر.

وحضر حفل الافتتاح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ الدكتور محمد الصباح، وزير النفط وزير الاعلام الشيخ أحمد العبد الله الصباح، وزير المالية مصطفى الشمالي، وزير التجارة والصناعة أحمد الهارون، وزير الأشغال العامة وزير البلدية فاضل صفر، ووزير المواصلات محمد البصيري، ومن الجانب اللبناني وزير المهجرين أكرم شهيب، والوزير السابق باسم السبع، وحشد من رجال السلك الديبلوماسي والفعاليات من القطاعين الحكومي والخاص.

وقال المحافظ «لا تزال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تلقي بآثارها على الكثير من اقتصاديات الدول المتقدّمة والناشئة، وتبدو آثار هذه الأزمة في ضوء ما تواجهه العديد من البلدان من تحديات لحالات عجز في المالية العامة وارتفاع معدل الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، مع الحاجة لمتابعة تقديم خطط التحفيز القائمة. ولذلك جاء البيان الختامي لاجتماع مجموعة العشرين في تورنتو بكندا في نهاية يونيو 2010 ليعكس أهمية التوازنات الدقيقة في معالجة أوضاع المالية العامة، وأهمية ايجاد بيئة مالية مستقرة لضمان نمو اقتصادي وضمان القدرة على مواجهة التحديات السكانية».

وأضاف، «كذلك أبرزت الأزمة المالية العالمية أهمية الدور الذي تمارسه البنوك المركزية في تطوير الرقابة الكلية الحصيفة الى جانب الرقابة الجزئية. وأكّدت ضرورة رسم السياسة النقدية في اطار حزمة السياسات الرامية الى تعزيز الاستقرار المالي. وأبرزت الحاجة الى الحد من المخاطر المرتبطة بمؤسسات مالية كبرى ذات أهمية نظامية».

ولفت الى انه، «في اطار جهود لجنة بازل، أقرت مجموعة المحافظين ورؤساء الرقابة مجموعة من الاصلاحات المتعلقة بتقوية معيار رأس المال ومعيار السيولة ووضع نسبة للرفع المالي. واننا اذ نقدر أهمية تلك الاصلاحات في توفير مصدات اضافية لمواجهة الصدمات، فاننا نرى ان فاعلية هذه الاصلاحات ستظهر بشكل أفضل عندما يتم مساندتها بممارسات سليمة لادارة المخاطر، مع وجود نظم انذار مبكر واختبارات للضغط المالي».

وعن الاجراءات التي اتخذها بنك الكويت المركزي منذ سبتمبر عام 2008 لمواجهة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، قال الشيخ سالم «واصل بنك الكويت المركزي خلال عامي 2009 و2010 جهوده باتجاه تعزيز ضوابط العمل المصرفي. ولا يزال بنك الكويت المركزي يبذل جهوداً متواصلة في مجال تطوير نظم الاشراف والرقابة، بما يواكب التطورات في المعايير الدولية ويعزز الاستقرار النقدي والمالي في البلاد».

وأضاف، «ان تقرير الفريق المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين بشأن تحديث برنامج تقييم القطاع المالي لدولة الكويت، قد أشاد بنجاح السلطة الرقابية في دولة الكويت في الحفاظ على الاستقرار المالي خلال الأزمة المالية العالمية، ومن ان اختبارات الضغط المالي التي قام بها الفريق المشترك وفقاً لسيناريو الحالة الأسوأ قد أظهرت قدرة القطاع المصرفي على تحمل صدمات كبيرة.

وختاماً أكد ان، «التحدي الأساسي الذي يواجهه صانعو السياسات وهو جعل النظام المالي أكثر أمناً مع تجنب الأزمات في المستقبل».

وفي حديثه خلال الجلسة الأولى للملتقى، قال محافظ «المركزي» ان «المشكلة الاساسية نجمت عن الافراط في التوسع الائتماني ومحفظة الاستثمارات دون النظر الى المخاطر حيث انجرف الكثير من المؤسسات المالية مدفوعين بالجشع ليتوسعوا توسعا غير مدروس ودون منظور مستقبلي».

وأضاف انه في النهاية لو نظرنا الى صلب الموضوع نجد ان المشكلة تكمن في النظم الادارية والادارة تحديدا، مضيفا «دائما تبدأ المشكلة بالسيولة وتنتهي بالنظم».

ولفت الشيخ سالم الى ان معايير بازل 3 جاءت لتقضي على مشاكل مستقبلية متوقعة وهي حركة مستقبلية بمنظور مالي دون مخاطر تأخذ بالحسبان نسب الرفع المالي وكفاية رأس المال والسيولة.

واشار الى انه «من واقع التجربة نجد ان الامر يتعلق بالادارة، حيث ان الانظمة موجودة ولكن لا نريد تكبيل الادارات فلا بد من اعطائها مساحة بين حرية الادارة وحركتها والنظم والمعايير، فمن الواضح ان الكثير منهم لا يفهمون واجباتهم، فمزيد من التعليمات وارد ولكن ترك مساحة للادارات امر مطلوب».

وفي رده على سؤال يتعلق بشبكة الامان (سوفي نت) قال الشيخ سالم انه لا بد من ان تكون هناك ضوابط تحكم هذا الامر وفق نظم ومعايير معينة يكون هدفها الرئيسي للبنوك الحفاظ على اموال المودعين وهذا النظام مأخوذ به بالحسبان بكل ما يتعلق بالاستقرار المالي سواء في مجموعة العشرين او في غيرها.

واكد المحافظ ان النمو الاقتصادي العالمي لا يزال هشاً حيث ان الدين العام للناتج المحلي في بعض الدول الصناعية الكبرى بلغ نسبا لم نكن نتصورها فارتفع في بعض الدول 200 في المئة، وتبقى كيفية سدادها هي المشكلة.

حمد المرزوق

رئيس مجلس ادارة اتحاد مصارف الكويت، حمد المرزوق قال، «ما زال الاقتصاد العالمي يمر بحالة من التذبذب في وتيرة تعافيه، فعلى الصعيد الاقتصادي العالمي مازال هناك قلق من هشاشة النمو بسبب استمرار معدلات البطالة العالية في الدول الغربية، وهناك استمرار في المخاوف حول أزمة الديون للدول الأوروبية، وتستمر السلطات النقدية في اللجوء الى أدوات غير تقليدية مثل زيادة السيولة الكمية، اضافة الى الاختلال في الميزان التجاري بين الدول الغربية والدول النامية حيث بدأت نذر حرب عملات تلوح بالأفق».

وأضاف، «أما على الصعيد الاقليمي والمحلي فما زالت التحديات الاقتصادية والمالية قائمة متمثلة في اعادة جدولة ديون الشركات الحكومية في دبي، وتداعيات تعثر قطاع شركات الاستثمار في الكويت، وتداعيات انهيار مجموعتي القصيبي والصانع في المملكة العربية السعودية، وتداعيات هبوط أسعار في القطاع العقاري، والتذبذبات الحادة في أسعار النفط، وتحدي استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين سنوياً، كما الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات دول المنطقة».

وقال، «بالرغم من ان تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي الخليجي كانت محدودة مقارنة بالبنوك العالمية، فقد أظهرت الحاجة الى برنامج متكامل لمعالجة الاختلالات، وكذلك فتح الأسواق المالية والمصرفية الخليجية، وتحفيز التدفقات الرأسمالية بين دول مجلس التعاون، خاصة بعد اقرار الوحدة النقدية الخليجية».

ولفت المرزوق الى انه «بات مطلوباً وضع الخطط بهدف خلق كيانات مصرفية اقليمية كبيرة لديها قدرة أفضل على مواجهة الأزمات والمنافسة مع البنوك العالمية. وهنا يبرز دور المؤسسات التمويلية الاقليمية والصناديق السيادية العربية في دعم خلق مثل هذا الكيانات. خاصة وانها قد قامت بدعم البنوك الأوروبية والأميركية المتعثرة بينما مساهمتها في بنوك المنطقة محدودة، بالرغم من ان مؤسسات عالمية مثل مؤسسة التمويل الدولي قد استثمرت مبالغ كبيرة في بنوك المنطقة».

وعلى الصعيد المحلي قال المرزوق، «تمثل خطة التنمية خطوة أولى ضمن استراتيجية تنموية شاملة، ويعول عليها كبداية حقيقية للتصدي الجاد للمشكلات المعوقة للتنمية وتنشيط الاقتصاد وسوق الائتمان» وأضاف، «ان الاستراتيجية التمويلية تعتبر إحدى الركائز الأساسية لنجاح المشاريع التنموية التي تمتد وفق الخطة الموضوعة حتى العام 2014 وتبلغ كلفتها نحو 31 مليار دينار».

الجلسة الأولى

في الجلسة الاولى التي ترأسها محافظ بنك الكويت المركزي، أكد المحاضرون على التغيرات والانظمة المطروحة على الساحة مثل معيار بازل 2 والاقتراحات المطروحة في اوروبا واميركا وكيفية التعامل معها بالاضافة الى القرارات والتوصيات الصادرة عن مجموعة الـ 20 وانعكاساتها المتوقعة على المصارف والمؤسسات المالية العربية.

وفي بداية الجلسة تحدث نائب محافظ مؤسسة النقد السعودي عبد الرحمن بن خلف عن الازمة المالية وتداعياتها على اسواق النقد، مبينا ان من اهم ايجابياتها تعاون دول العالم في معالجة تلك الاثار، مشيرا الى ان مجموعة الـ20 التي تشكل نحو 80 في المئة من اقتصاد العالم وضعت برنامجا وتصورات لمعالجة اثار الازمة المالية على القطاع المالي مثل مجلس الاستقرار المالي للمعالجات وتعزيز كفاية رأس المال.

واضاف انه من المقرر تطبيق معايير «بازل 3» المتمثلة في معدل كفاية رأس المال والسيولة على مراحل لضمان سلامة الانتقال حيث بذلت بازل جهودا كبيرة بالتعاون مع القائمين على الصناعة المصرفية بهدف ايجاد صلابة وقوة لرأس المال لمواجهة اي مشكلات دون الحاجة الى رأس المال العام، لافتا الى ان بازل 2 وضعت حدا ادنى لمعدل كفاية رأس المال الا انه بقيت هناك مخاوف.

من جانبه قال محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني ان المرحلة المقبلة لا تقل خطورة عما مضى، حيث تشهد الساحة العالمية حالياً تحركات حثيثة تنبئ بقرب بزوغ فجر نظام نقدي عالمي جديد، ولعل أولها اقرار اتفاقية «بازل 3»، وبموجب هذا الاتفاقية، فقد تم رفع نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) من 2 في المئة الى 7 في المئة وذلك ضمن حزمة من الاصلاحات تشمل اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة.

وأضاف ان المصارف المركزية تسعى لتحقيق هدفين رئيسيين هما استقرار الاسعار من جهة والاستقرار المالي من جهة أخرى، مشيراً الى ما جاء في البيان الصادر عن مؤتمر وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين الاقتصادية والذي عقد أخيراً في كوريا الجنوبية من تأكيد المشاركين فيه وتعهدهم بتعزيز التعاون وخفض الاختلال المفرط في التجارة الى جانب الالتزام باتباع أسعار الصرف المحددة بواسطة السوق.

وتابع آل ثاني يقول «اننا مازلنا نشهد تداعيات أكبر أزمة مالية في العصر الحديث، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاديات العالمية وتسببت في انهيار الاسواق المالية وتدهور أوضاع أكبر المصارف والمؤسسات المالية العالمية، فضلاً عن كون تعافي الاقتصاد العالمي من آثار تلك الأزمة لايزال هشاً»، مشيراً الى تقرير صندوق النقد الدولي الذي يبين انخفاض التوقعات لمعدلات النمو للاقتصاد العالمي لعام 2011 الى 4.2 في المئة من 4.3 في المئة خلال تقريرها في يوليو الماضي.

وأفاد انه لمواجهة كل هذه التحديات يجب علينا ان نعد انفسنا باعادة النظر في انظمة الاشراف والرقابة الخاصة بالقطاع المصرفي والمالي في المنطقة لمعالجة جوانب الخلل التي ظهرت خلال الأزمة المالية.

وبين آل ثاني انه على الرغم مما شهده الاقتصاد الدولي من اضطرابات وأزمات خلال عام 2009 الا ان تأثير ذلك على قطر كان محدودا، حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نمواً نسبته 8.6 في المئة مع تحقيق فائض الموازنة العامة للدولة يقارب 47 مليار ريال، كما حقق الحساب الجاري بميزان المدفوعات فائضاً يبلغ نحو 31 مليار ريال، متوقعاً ان يبلغ النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة نحو 16 في المئة للعام الحالي 2010.

أما محافظ بنك البحرين المركزي رشيد المعراج فقد اعتبر ان الازمة المالية بمثابة تجربة يجب ان نستخلص منها الدروس، مشيرا الى ان البحرين لديها ما يكفي من التشريعات ساعدت على تطور نمو خدمات المصارف وحمت هذا القطاع خلال الفترة الماضية.

ولفت الى ان الممارسات الخاطئة وعدم وجود ضوابط للرقابة الداخلية وعدم وجود ادارة جيدة للمخاطر ادى الى الاخفاق على المستوى المحلي والعالمي، مشيرا الى ظهور عدم قدرة على التعامل مع متطلبات المرحلة بسبب اخطاء الرقابة الداخلية في ادارة هذه الازمات.

واشار الى انه خلال الفترة الماضية تطور القطاع المالي والمصرفي وحقق عوائد جيدة، لكن ما واجهه هذا القطاع هو ضعف الكوادر البشرية، وشبه الانظمة المالية بقوانين السير، حيث ان تجاوز الاشارة الحمراء سيعرض نفسه والاخرين للخطر.

من جهته قال محافظ البنك المركزي الاردني أمية طوقان ان البنك المركزي الاوروبي اجتمع قبل نحو ثلاثة ايام وقال «ما زلنا نعتقد ان سبب عدم تورط بنوك المنطقة العربية هو عدم اندماجها بالنظام المصرفي العالمي وعدم تطور انظمة هذه البنوك»، لكنني اعتقد واشدد على ان بنوكنا تعمل وفق الانظمة العالمية وان التشدد من قبلنا ومن قبل الجهات المسؤولة كان هو المحافظ الاول ومنعنا من الانزلاق في الازمة، فنحن لسنا منعزلين عن العالم.

واضاف ان معدل اسعار الفائدة منخفض والناتج المحلي يصل الى 7 في المئة وهذه هي البيئة الجيدة التي حمتنا من الازمة ونحن في الاردن كان البنك المركزي تلقى طلبات لتخفيض تعليماتنا الاحترازية بحجة انها تشكل كلفة على البنوك وقد رفضنا هذه الطلبات حيث اننا كجهة رقابية يهمنا جهازنا المصرفي وليس ربحيته.

من جهته قال نائب محافظ البنك المركزي التركي الدكتور اردم باسكي ان تركيا والسعودية عضوان في مجموعة الـ 20 وعضوان في مجلس الاستقرار المالي، ولدينا قواسم مشتركة عديدة.

واشار الى ان السياسة النقدية في تركيا تعتمد على نظام فيما يتعلق بالفائدة ومكافحة التضخم، مشيرا الى ان دول الخليج لديها سياسة مختلفة، وان نظم الرقابة في تركيا مختلفة عما هي عليه في دول الخليج لذلك نحتاج الى التعاون والتنسيق فيما بيننا لافتا الى ان تركيا لديها نجاحات كبيرة من خلال مجموعة الـ 20 تمكنها من تحقيق انجازات مهمة في الرقابة المالية والمصرفية، مشيرا الى أن بلاده كانت تعمل من اجل وضع معايير متشددة تتوافق مع متطلبات بازل 3.

> ○ لا نريد تكبيل الإدارات لكن الكثيرين لا يفهمون واجباتهم... ومزيد من التعليمات وارد
>
> ○ حمد المرزوق: الصناديق السيادية العربية دعمت البنوك الغربية المتعثرة بينما مساهمتها في مصارف المنطقة محدودة
>
> ○ الاستراتيجية التمويلية تعتبر إحدى الركائز الأساسية لنجاح مشاريع خطة التنمية
>
> ○ بن خلف: أهم إيجابيات الأزمة المالية تمثل في تعاون دول العالم في معالجة آثارها
>
> ○ آل ثاني: المرحلة المقبلة لا تقل خطورة عن الفترة السابقة ونشهد تحركات تنبئ بقرب بزوغ فجر نظام نقدي عالمي جديد
>
> ○ المعراج: الممارسات الخاطئة وغياب الضوابط وعدم وجود إدارة مخاطر جيدة أدت إلى الإخفاق
>
> ○ طوقان: على مجالس الإدارات التقيد بالممارسات المهنية السليمة لصالح المودعين والعملاء والإقراض حسب التعليمات

«الحكومات مطالبة بلعب دور محوري في تمويل مشاريع التنمية وتشجيع الاستقرار»

الحريري: عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء في لبنان

أكد رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري أن «المنطقة العربية استطاعت تجنّب الكثير من الخسائر المالية المباشرة للأزمة مدفوعة بالسياسات المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومات للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي».

وأضاف الحريري في كلمته أمام ملتقى الكويت المالي أمس «تزخر الدول العربية بإمكانات كبيرة للنمو، بالنظر إلى توفر عنصر الشباب، تمتعها بالموارد الطبيعية الأساسية، والسيولة العالية». وقال إن «الدول العربية مؤهلة للعب دور على مستوى الاقتصاد العالمي والسعي لتحقيق المزيد من الاندماج في هذا الاقتصاد العالمي، مع العمل على تحسين مستوى التمثيل العربي في المؤسسات الدولية منوهاً بحصول الدول العربية على تمثيل عربي في مجموعة العشرين».

ولفت إلى أن «خلق فرص العمل أمام الشباب يعد من أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية، وبالتالي لا بد من تحفيز القطاع الخاص لضخ الاستثمارات وخلق فرص جديدة، والتعويل عليه كرافعة للاقتصادات». مشيراً إلى أن «الحكومات مطالبة بلعب دور محوري في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، إلى جانب توفير الاستقرار السياسي والتشريعي، بما يشجّع المصارف العربية على تمويل المشاريع الاستثمارية، وهو ما يفترض أن يترافق مع التشدد في تطبيق المعايير المصرفية والمالية الدولية، بما فيها الاستقرار النقدي والاقتصادي في المنطقة».

أما في الشأن اللبناني فلفت الرئيس الحريري إلى «ضرورة تجنب الانجراف إلى ما يمكن أن يسيء إلى الاستقرار الوطني ويعطل إدارة الحوار والتواصل، مع ضرورة إعطاء حكومة الوحدة الوطنية فرصة الاستثمار في الاستقرار لتتمكن من أداء دورها في الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي مشيراً إلى، «ان الفرصة أمام لبنان لن تضيع، وإني على يقين، بأن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء» وأضاف، «ان الاقتصاد اللبناني خرج من الأزمة بمعدلات نمو مرتفعة، وانخفاض في معدلات الفائدة، وارتفاع في الرساميل الوافدة، والاحتياط الأجنبي، وبفائض كبير في ميزان المدفوعات مشيراً إلى ان الحكومة تهدف لتشجيع النمو والمحافظة على معدلاته المرتفعة والتي بلغت 8 في المئة خلال السنوات الثلاث الماضية». ولفت إلى ان، «الحكومة وضعت في أولوياتها تحسين البنية التحتية وقد أعدت دراسات مفصّلة للبرامج الاستثمارية الكبرى، ستشمل مرافق الكهرباء والمياه والطرق والتعليم وشبكة الاتصالات. كما نعمل حالياً على تحسين بيئة الأعمال في لبنان، وتحقيق اللامركزية في التنمية الاقتصادية والاجتماع».

رئيس وزراء لبنان متوجها لالقاء كلمته

وختم بالقول، «سرّنا نداء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى القيادات العراقية، ودعوته لحل مشكلات العراق تحت مظلة الجامعة العربية مشيراً إلى أن هذه الدعوة تضع الحلول لقضايانا العربية الشائكة في إطارها الصحيح.

> ○ دعوة خادم الحرمين للقيادات العراقية تضع الحلول لقضايانا العربية الشائكة في إطارها الصحيح